الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

تونس في 20 جويلية 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي موجه الى السيد وزير المالية

الموضوع : بخصوص مصير شركة "سموكفيل « SMOKFIL » المصادرة وصفقة اقتناء فيلتر السجائر لصالح الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان.

السيد الوزير،
تحية طيبة وبعد،

حيث تم الإعلان خلال شهر أفريل 2018 عن طلب عروض دولي تحت عدد 2018/01 من طرف الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد قصد تزويد مصانع التبغ بالبلاد بالكميات اللازمة من فيلتر السجائر (1600 مليون عود موزعة على 3 أقساط)،

وحيث تم بتاريخ 10 ماي 2018 فتح الظروف دون الإعلان عن النتائج النهائية الى حد اليوم،

وحيث بلغ الى مسامعنا فوز شركة **CIGA FILTRE** التونسية بالصفقة على حساب شركة **SMOKFIL** المصادرة،

وحيث تسرب إلينا أن خسارة شركة سموكفيل لهذه الصفقة كانت نتيجة **الرفع المتعمد** للعرض المالي موضوع طلب العروض من طرف مسؤولي الشركة بما قدره **30%** مقارنة مع أسعار السنة الماضية بما جعل المنافس يفوز بالصفقة بسهولة،

وحيث أن خسارة هذه الصفقة المقدرة بما يقارب **20 مليون دينار** ستؤدي إلى إفلاس شركة سموكفيل المصادرة التي لولا فوزها بصفقة 2017 لأغلقت أبوابها منذ فترة باعتبار حجم الخسائر المتراكمة سنويا منذ 2012، كما سيؤدي حتما إلى **خسارة قرابة 130 موطن شغل** باحتساب عملة وإطارات فرع صناعة السجائر بقرمبالية TTI،

وحيث أن ملف المشاركة في هذه الصفقة تم إعداده من طرف الرئيس المدير العام الجديد السيد **محمد علي عياد** المعين منذ أشهر من طرفكم على رأس هذه الشركة المصادرة ، دون أن يرجع في ذلك إلى التقنيين والساهرين على الإنتاج رغم لفت نظره إلى ذلك من قبل الطرف النقابي، إلاّ أنّه لم يكترث لذلك وواجه بالصد والتعنت،

وحيث أن ذلك التعيين الذي قمتم به طرح تساؤلات عديدة باعتبار أن السيد **محمد علي عياد** هو موظف **متقاعد منذ سنوات عديدة** وكان كاتبا عاما سابقا للوزارة وكنتم تعملون تحت إشرافه،

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989980
البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

وحيث أنكم قمتم في مرحلة أولى بالتعاقد معه **كخبير** لدى الوزارة قبل تكليفه **بإدارة الشركة المصادرة سموكفيل** بأجر شهري يفوق 5000 دينار حسب المعطيات التي بلغتنا،

وحيث بحثنا ولم نجد أي أثر **للدعوة للمنافسة** بخصوص التعاقد مع خبير بغرض التكليف بالتصرف في مؤسسات مصادرة،

وحيث تواترت لدينا مؤشرات تعزز **الشكوك** بارتباط تكليف الإطار المتقاعد المذكور بالإشراف على الشركة المصادرة سموكفيل مع الخسارة التي تبدو مقصودة ومرتبة للصفقة مع الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد لمصلحة الشركة المنافسة، وبما قد يسمح بتفليس الشركة المصادرة لبيعها بأبخس الأسوام،

وحيث أن وزير المالية يتحمل المسؤولية كاملة على اختيار الإطار المتقاعد والتعاقد معه وتكليفه بالإشراف على الشركة المصادرة، وبالتالي يتحمل المسؤولية كاملة على كل القرارات التي اتخذها ذلك الإطار بما في ذلك القرارات التي أدت الى خسارة الصفقة المذكورة،

وبناء على كل ما سبق نطلب منكم مدنا بالمعطيات التالية:

- السيرة الذاتية التفصيلية للسيد محمد علي عياد
- نسخة من الدعوة للمنافسة بخصوص التعاقد مع خبير بغرض التكليف بالتصرف في مؤسسات مصادرة
- المعايير التي تم اعتمادها لتعيين ذلك الشخص
- نسخة من كل الوثائق المكونة للصفقة موضوع **طلب العروض الدولي عدد 2018/01** المتعلق باقتناء أعواد فيلتر سجائر لصالح الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد (كراس الشروط، العروض الفنية والمالية والوثائق المرفقة بها المنصوص عليها ضمن الفصل 56 من الأمر 1039 لسنة 2014، نسخة من محضر جلسة فتح العروض الفنية والمالية، تقرير لجنة تقييم العروض)
- ما هي الآليات التي تم اعتمادها في ضبط مبلغ التقديرات الخاصة بالصفقة؟
- نسخة من القوائم المالية للشركة للخمس سنوات الأخيرة
- برنامجكم المستقبلي بخصوص مصير الشركة وكيفية المحافظة على مواطن الشغل

عماد الدائمي

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989980
البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

631

24 آوت 2018

مجلس نواب الشعب
الواردات
28 اوت 2018
رمز الإدارة ..... عدد

من وزير الماليّة

إلى

السيّد رئيس مجلس نوّاب الشّعب

الموضوع: حول سؤال كتابي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب السيد عماد الدايمي يتعلق بالشركة التونسية لمصفّي السّجائر "SMOKFIL" .

المرجع: مكتوبكم عدد1496 بتاريخ 30 جويلية 2018 الوارد علينا في 31 جويلية 2018.

المصاحيب: - سيرة ذاتية للسيد محمد علي عياد .

- القوائم المالية المصادق عليها لشركة "SMOKFIL" من سنة 2012 إلى 2016 والقوائم المالية الوقتية لسنة 2017.

جوابا على السؤال الكتابي الذي تقدم به السيد النائب عماد الدايمي بخصوص صفقة إقتناء فيلتر السّجائر لفائدة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان والتي قامت بها الشّركة المصادرة "SMOKFIL".

أتشّرف بموافاتكم بعناصر الإجابة التالية والتي سيتم التركيز في بداياتها على بعض النقاط المتعلقة بمنهجية عمل اللجنة الوطنية للتصرف في الممتلكات المصادرة والمتعلقة خاصة بالتعيين والتأجير على رأس الشركات المصادرة:

- **بخصوص التسميات بالشركات المصادرة:** أوكل الفصل الحادي عشر من المرسوم عدد 68 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/07/14 إلى اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال و الممتلكات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة المتكونة من ممثل السيد رئيس الحكومة و السيد وزير العدل و السيد وزير أملاك

الدولة و الشؤون العقارية و برئاسة وزير المالية ، صلاحية تعيين ممثلي الدولة في الجلسات العامة في الشركات المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع و متصرفين ممثلين للدولة في هياكل التصرف و التسيير بتلك الشركات علما و أنه و بالرجوع إلى أحكام نفس المرسوم فإن تلك الشركات لا تخضع إلى أحكام القانون عدد 9 لسنة 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية.

وبغاية التسريع في نسق التفويت في الممتلكات المصادرة وذلك لمعاضدة ميزانية الدولة إعتمدت اللجنة بخصوص التصرف في هذه الشركات استراتيجية تعتمد على رفع التصرف القضائي على الشركات التي يمكن التفويت فيها وتعيين وكلاء أو مديرين عاميين تتمثل مهمتهم الأساسية في إعداد تلك الشركات لمرحلة التفويت.

وتبعا لذلك فقد ارتأت اللجنة تعيين موظفين سواء مباشرين أو متقاعدين أو قضاة ماليين أو كفاءات من القطاع الخاص وفق معايير تتعلق بالكفاءة والخبرة ونظافة اليد يتم تكليفهم بإدارة أكثر من شركة في نفس الوقت وبنفس الأجر، علما أن اللجنة تتداول بخصوص التعيينات في ثلاثة مترشحين يتم اختيارهم وفق المعايير التي تم ذكرها.

وأثبت هذا التوجه جدواه باعتبار اللجنة قد تمكنت خاصة منذ سنة 2017 من رفع التصرف القضائي عن أكثر من 40 شركة تعمل في قطاعات متعددة وتم إقرار التفويت في 25 شركة منها وهي حاليا في مراحل متفاوتة من تقدم عمليات التفويت. إلا أنه تجدر الإشارة أن رفع التصرف وإيجاد مسؤولين أكفاء ليست بالعملية الهينة خاصة أمام تردي الوضعية المالية لأغلب الشركات وتراكم الإشكاليات سواء المالية أو القانونية أو الاجتماعية بطريقة لا تضمن للمسؤوليين المعينين ظروف عمل مريحة وإيجاد تمويلات تضمن حتى خلاص أجورهم. وقد نتج عن هذه الوضعية بالبعض من تم اقتراحهم على رأس تلك الشركات على رفض اقتراح التعيين أو التخلي على مهامهم مما اضطر اللجنة على ترك التصرف القضائي لحين إيجاد صيغ للتفويت في مساهمات الدولة أو إقرار تصفية البعض منها قضائيا.

وفي هذا الإطار أقرت اللجنة عدد 98 بتاريخ 15 ديسمبر 2017 تعيين السيد محمد علي عياد (المراقب العام للمالية بهيئة لرقابة العامة للمالية بوزارة المالية وكاتب عام سابق لوزارة المالية وللوكالة الوطنية للتبغ والوقيد) وكيلا على كل من شركتي SMOKFILوTTI الناشطتين في قطاع التبغ نظرا لكفاءته وخبرته في هذا الميدان وهو ما سيتم بيانه لاحقا.

- **بخصوص تأجير الوكلاء و المديرين العاميين:** يقع ضبط تأجير الوكلاء و المديرين العاميين المعينين من قبل اللجنة الوطنية للتصرف علي الشركات المصادرة من قبل هياكل التسيير بوصفها المخولة وفق مجلة الشركات التجارية و ذلك طبقا للضوابط التي تمّ تحديدها من طرف اللجنة الوطنيّة للتصّرف في الأموال و الممتلكات المعنيّة بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة خلال جلستيها عدد 75 بتاريخ 21 جويلية 2016 علما أن التعيين يتم وفق برنامج مضبوط سلفا يطالب المعني بالأمر بإنجازه و يتم متابعته من قبل اللجنة الوطنية كما يتم وجوبا تعيينه **على أكثر من شركة في نفس الوقت و بنفس الأجر** .

- **بخصوص البرنامج المستقبلي لشركتي SMOKFIL و TTI :** تم ضبط ذلك البرنامج من قبل اللجنة الوطنية للتصرف في الممتلكات المصادرة عدد 98 بتاريخ 15 ديسمبر 2017 و الذي تم تكليف السيد محمد علي عياد بتنفيذه . ويهدف هذا البرنامج إلى تحديد الصيغة المثلى لتجسيد قرار جلسة العمل الوزارية بتاريخ 25 أكتوبر 2012 فيما يتعلق بالشركات المصادرة الناشطة في قطاع التبغ وهو ما تم فعلا القيام به من قبل الوكيل حيث أعد تقريرا حول صيغ تجسيد إدماج تلك الشركات بالقطاع العمومي للتبغ. علما أنه سيتم عرض صيغة الادماج بالقطاع العمومي للتبغ على أنظار اللجنة القادمة عدد 109 للبت في إحداها **وبالتالي فإنه ليست هناك أيّة نيّة للتفويت في الشركة للخواص بل هناك توجّه جدّي وفعلي لإدماجهما صلب القطاع العمومي للتبغ.**

وبالنسبة للنقاط الأخرى الواردة بالسؤال الكتابي أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة التالية:

I - بخصوص عدم فوز الشّركة بصفقة التزوّد بمادة الفيلتر نتيجة" للرفع المتعمّد " للعرض المالّي بنسبة 30 % مقارنة بالسّنة الماضية:

إنّ تحديد قيمة العرض المالي عملية دقيقة ومعقّدة تأخذ في الاعتبار عناصر فنيّة وتجاريّة وماليّة ومحاسبيّة بالأساس منها الثابتة والموضوعيّة ومنها غير المستقرّة وتخضع إلى توقّعات.

و بالنسبة لموضوع الصفقة المعنيّة بالسّؤال، يمكن إختزال عناصر تحديد قيمة العرض المالي على النحو التّالي:

1-يتمّ اعتماد **كميّات المدخلات الأساسية المستوردة** لصناعة مادة الفيلتر بناء على البطاقة التقنية لعملية تحويل المصادق عليها من طرف مصالح وزارة الصناعة والتي تأخذ في الاعتبار نسبة نفايات بثمانية بالمائة (8%). كما يتمّ اعتماد **كميات باقي المدخلات المحلية** بناء على الاستهلاك الفعلي للمواد دون اعتبار نسبة نفايات نظرا لكونها لا تولد نفايات تذكر.

2-تمّ اعتماد أسعار إقتناء **المواد الأوليّة المستوردة والمحليّة** كما تمّ الاتفاق عليها مبدئيا مع مختلف المزودين بعد مناقشتها بالنظر إلى الأسعار المعمول بها مع الشركة والوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان. وتبرز هذه الأسعار زيادات متفاوتة كما يبيّنه الجدول التالي:

المادّة	أسعار 2016	السعر الحالي	السعر الجديد	نسبة الزيادة (%) مقارنة	
				2016	السعر الحالي
ACETATE	4,48 $	4,48 $	4 ,50 $	(+) 0,5	(+) 0,5
TRIACETINE	1,85 €	1,90 €	2,00 €	(+) 8,1	(+) 5,3
PAPIER DE GAINAGE	8,15 €	8,00 €	6,95 €	(-) 14,7	(-) 13

(+) 5	(+) 5	3,99 €	3,80 €	3,80 €	COLLE CHAUDE
(+) 20.7	(+) 39	2,280 DT	1 ,888 DT	1,640 DT	CAISSE
(+) 23,7	(+) 35,2	0,730 DT	0,590 DT	0,540 DT	FOND
(+) 30	(+) 40,6	0,450 DT	0,366 DT	0,320 DT	COUVERCLE
-	(+) 2,3	2,454 DT	2,454 DT	2,400 DT	COLLE FROIDE

3-بالنسبة **للأجور وتوابعها** تم احتسابها على كامل المدّة المتوقعة لإنجاز الصفقة، مع اعتبار الزيادات القانونية في الأجور، وصرف الامتيازات العينيّة على غرار ما يتّم اعتماده بالوكالة والمصنع، مع الإشارة وأن كتلة الأجور سجلت ارتفاعا هاما منذ سنة 2016 نظرا لانتفاع الأعوان بامتيازات عينية متتالية منذ ذلك التاريخ.

4- بخصوص **أعباء التمويل** تم تحديد نفس المبلغ المسجل خلال السنوات السابقة خاصة فيما يتعلق بالفوائد البنكيّة و خسائر الصرف نظرا إلى أن الوضعيّة الماليّة للشركة لم تشهد تحسّنا منذ عدّة سنوات.

5- كما تمّ في نفس السياق تحديد إحتساب **الإستهلاكات و إقتناء قطع الغيار** لصيانة آلات الإنتاج، بنفس معدل المبالغ المسجلة خلال السنوات السابقة، باعتبار أن عمليات الصيانة ضرورية و متواصلة.

6- أما فيما يتعلّق **بأعباء الاستغلال الأخرى** فقد تمّت مراجعة عنصر نقل المواد على حساب التعريفة المعدّلة المتفق عليها مع الناقل، و احتساب زيادة جزافيّة بثلاثة بالمائة (3%) على كامل فترة إنجاز الصفقة بالنسبة لباقي الأعباء.

7- تمّ إحتساب **سعر صرف** حذر ب 2,46 بالنسبة للدولار و 3,00 بالنسبة للأورو.

وتجدر الإشارة إلى أن **أسعار صرف العملة المعتمدة** في عمليّات التزوّد بالمواد الأوليّة الموردّة و قطع الغيار **شهدت إرتفاعا هاما** بين 2016 تاريخ عقد الصفقة الجارية وتاريخ تقديم العرض المعني بالأمر(ماي 2018)، و ذلك كما يلي:

البيانات	معدّل سعر الصرف 2016	سعر الصرف المعتمد	الفارق (%)
سعر صرف الدولار	2,1472	2,46	(+) % 14,17
سعر صرف اليورو	2,3740	3,00	(+) % 26,37

كما أن أسعار صرف نفس العملات كانت في تاريخ العرض المالي (10 ماي 2018) كما يلي:

- سعر صرف الدولار: 2,5043

- سعر صرف اليورو: 3,0135

وقد شهدت أسعار الصرف ارتفاعا مطردا منذ تاريخ العرض المالي حيث بلغت 2.7 د بالنسبة للدولار و3.147 بالنسبة لليورو (بتاريخ 3 أوت 2018).

8- تم إعتماد **هامش ربح** بأقل من 2% باعتبار أن **الهدف من المشاركة في طلب العروض لم يرتكز على تحقيق ربحيّة و إنما إقتصر على السعي إلى تحقيق تدفقات ماليّة كافية لإقتناء المواد و خلاص الأجور** و الأداءات المستوجبة إلى حين البتّ النّهائي في ملف الشّركة، وذلك خاصّة باعتبار الوضع التنافسي الخصوصي الذي يتميّز بوجود منافس لشركة "SMOKFIL" مستعد لكل التضحيات لكسب طلب العروض و الرجوع لاحتكار السّوق الّتي سيطر عليها بالكامل قبل إنشاء شركة "SMOKFIL" .

كما تسعى الشّركة إلى الضغط على نسبة النفايات لتحسين هامش الربح المرتقب.

9-وقد أسفرت الأسعار والفرضيات المعتمدة إلى **هيكلة الأسعار** التالية:

البيانات	القيمة (د)	(%)
- كلفة المواد الأوليّة المستوردة	10,788	% 79,15
- كلفة المواد الاستهلاكيّة المستوردة	0,267	% 1,96
- كلفة المواد الاستهلاكيّة المحلية	0,387	% 2,84
- أعباء الإنتاج والاستغلال	1,920	% 14,09
- هامش الربح	0,268	% 1,96
- الجملة	**13,630**	**%100**

وتجدر الإشارة إلى أنّه لو تمّ **إعتماد نفس كلفة أعباء الإنتاج و الإستغلال** في هيكلة الأسعار التي تمّ تقديمها بمناسبة طلب العروض السابق (2016) و **تعديل هذه الهيكلة بكلفة المواد الأوليّة و الإستهلاكيّة المستوردة (باعتبار سعر صرف العملة المعتمد في تحديد قيمة العرض) و المحليّة** التي سيتّم التزوّد بها بمناسبة إنجاز الصفقة الجديدة (2018) **يكون السعر المقترح في حدود ثلاثة عشرة دينار وخمسمائة مليم (13,500 د)**، و ذلك دون إعتبار الزيادات الهامة في كتلة الأجور منذ تاريخ طلب العروض السابق (2016) والمتواصلة خلال مدّة إنجاز طلب العروض الحالي.

كما أنّه لو تمّ إعتماد معدّل نسبة نفايات معقول بثلاثة بالمائة (3%) عوضا عن المعدّل المنصوص عليه بالبطاقة التقنيّة لعمليّة التحويل المصادق عليها من طرف مصالح وزارة الصناعة ، **لا يتأثّر السعر المقترح من جراء ذلك بصفة جوهريّة و أساسيّة** حيث يكون في حدود **(13,275 د)** تقريبا باعتماد نفس الضوابط الأخرى المعتمدة في عمليّة تحديد الأسعار.

كما أن مقارنة عرض شركة "SMOKFIL» بعرض الشركة المنافسة لا يستقيم، بإعتبار أن هذه الشركة بعد أن **قدّمت قضيّة في المنافسة الغير الشريفة لدى مجلس المنافسة** ضدّ شركة "SMOKFIL" معتبرة أن العرض المالي الذى تقدّمت به خلال طلب العروض السابق جد منخفض (10,897 د) مقارنة بعرضها (11,650 د)، **قدّمت بمناسبة طلب العروض الجديد سعرا أقلّ من الأسعار المقدّمة سابقا (10,850د).**

وفي هذا الصدد تحتفظ شركة "SMOKFIL" بحقّها في مقاضاة الشركة المنافسة " CIGAFILTRE" لدى مجلس المنافسة لنفس الأسباب خاصّة و **أنّ السعر المقترح من طرفها (10,850 د) يغطّي فحسب كلفة إقتناء المواد الأوليّة المورّدة (10,788 د)** كما تبرزه هيكلة الأسعار، **وهو ما يطرح تساءلا حول جديّة العرض و منشأ المواد الأوليّة الّتي سيتم إستعمالها في عمليّة التصنيع و حول جودة المنتوج النهائي** الذي سيزوّد به الوكالة و المصنع.

وبالتالي يتبيّن أن **حجم الترفيع في الأسعار** مقارنة بالصفقة الجارية **له أسباب موضوعيّة** كما تمّ بيانه، تتعلّق أساسا بالزيادة الهامة في أسعار العملة الأجنبيّة، إضافة إلى الزيادة في كتلة الأجور و إلى ترفيع مختلف المزودين في أسعار المواد الأوليّة و الإستهلاكيّة المورّدة و المحليّة.

II - بخصوص إمكانيّة إفلاس الشّركة بسبب عدم الفوز بالصفقة :

تجدر الإشارة إلى أنّ كميّة أعواد الفيلتر المزمع التزود بها في إطار طلب العروض تمّ توزيعها إلى ثلاثة أقساط:

- القسط عدد 1: 900 مليون عود فيلتر 120 مم/7.86 لفائدة الوكالة،
- القسط عدد 2: 400 مليون عود فيلتر 120 مم/7.86 لفائدة المصنع،
- القسط عدد 3: 300 مليون عود فيلتر 120 مم/7.75 لفائدة الوكالة .

كما لا يمكن لأيّ مزوّد الجمع بين القسطين عدد 1 و عدد 2، و بالتّالي فإنّه **في كل الحالات سيرسى أحد الأقساط على شركة SMOKFIL.**

كما أنّ الشّركة وباستثناء صفقة عدد 2016، لم تفز بأيّ من الصّفقات السّابقة الصّادرة عن الوكالة والمصنع منذ سنة 2014 سواء بسبب عدم مطابقة العرض الفنّي أو بسبب الشطط في الأسعار المقدّمة مقارنة بالأسعار المقدّمة من طرف المنافس والتي تراوحت بين 10,914 د و12,032 د.

وبالتّالي فإنّ تقديم **عرض مالّي لا يغطّي تكلفة المواد الأوليّة** والتي تمثّل 80 % من هيكلة الأسعار هو الذي **سيؤدّي حتما إلى تدهور وضعيتها المالية**.

III - **بخصوص خسارة 130 موطن شغل**:

يشتغل بشركة "SMOKFIL" 32 عونا فقط ، و لا يوجد أيّ إرتباط بشركة " TTI " التّي تشغّل 78 عونا و تنشط في مجال صنع السّجائر الّذي هو إختصاص حصري للدولة، وذلك باعتبار أنّ SMOKFIL و TTI شركتان مستقلّتان غن بعضهما و إن كانت إدارتهما واحدة، و لا يمكن أن تتأثّر أيّ منهما بصعوبات الشّركة الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنّه بالنسبة لشركة TTIهناك **إستثمار بصدد الإنجاز** يتمثّل في مجمع صنع السجائر بطاقة 35 مليون علبة سنويّا، **سيعزّز طاقة إنتاجها ويضمن ديمومتها والحفاظ على مواطن الشغل بها** إلى حين البتّ النّهائي في ملفّ إدماجهما بالقطاع العمومي للتبغ.

وبالتّالي فليس هناك أيّ تخوّف من ضياع مواطن الشغل المتوفّرة بالشركتين خاصة وأنه سيتم ادماجهما فعليا بالقطاع العمومي للتبغ قبل موفى سنة 2018.

IV - **بخصوص إعداد ملفّ المشاركة من طرف الوكيل دون الرّجوع إلى التقنيين و الساهرين على الإنتاج رغم لفت نظره إلى ذلك من قبل الطرف النقابي:**

خلافا لما تم ذكره فأنّه **تمّ تشريك التقنيّين و الساهرين على الإنتاج في حدود إختصاصهم**، و هذه المشاركة ثابتة بإمضائهم على جدول كميّات المواد المستهلكة و الداخلة في تركيبة المنتوج النهائي، و نسبة الفواضل الناجمة عن عمليّة الإنتاج.

كذلك هو الشأن بالنسبة للمسؤولين عن الشؤون الماليّة و المحاسبة و تأجير الأعوان و المصلحة التجاريّة بالشركة و الّذين تمّ تشريكهم مباشرة في حدود إختصاصهم و على قدر المعلومات و التوضيحات الّتي يمكن أن يقدّموها و يفيدوا بها في طلب العروض.

ويبقى **إعداد الملف النّهائي من إختصاص الوكيل دون غيره** حفاظا على سريّة الأسعار المقدّمة في إطار طلب العروض.

V - بخصوص السّيد محمّد علي عيّاد:

يجدر بهذا الخصوص التذكير بأن السّيد محمّد علي عيّاد هو مراقب عام للماليّة بهيئة الرقابة العامة للمالية وشغل خطة كاتبا عاما لوزارة الماليّة قبل أن يغادرها منذ سنة 2009 ليعين رئيسا مديرا عاما بشركات المجمع العقاري التابعة للبنك الوطني الفلاحي. ولئن تقاعد المعني بالأمر من الوظيفة العموميّة منذ عشرة (10) أشهر فحسب (أكتوبر 2017)، فهو لا يزال ينشط خاصّة في مجال التدريس وكعضو بمجلس إدارة أحد البنوك التونسيّة ذات المساهمة الأجنبيّة الهامّة **حيث أنّه لم يتمّ التعاقد معه كخبير لدى وزارة الماليّة أو في أيّة خطّة أخرى مهما كان نوعها بعد إحالته على التقاعد.**

كما تجدر الإشارة في نفس الصدد إلى أنّ المعني بالأمر شغل خطّة كاتب عام الوكالة الوطنية للتبغ و الوقيد لمدّة أربعة سنوات كما كان عضوا ممثّلا لوزارة الماليّة بمجلس إدارتها لمدّة تفوق الخمس سنوات، و يعدّ تبعا لذلك من أبرز الإطارات المؤهّلين لإدارة شركتي SMOKFIL و TTI إلى حين المعالجة النهائيّة لملفّهما.

كما أنّ تفاصيل سيرته الذاتيّة تبرز صلابة تكوينه في مجالات التصرّف في الشؤون الإدارية والمالية وثراء تجربته في إدارة المؤسّسات والمنشآت والميدان الرقابي، بما يعزّز توفّق أعضاء اللجنة الوطنيّة للتصّرف في الأموال والممتلكات المعنيّة بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة في اختياره لتسيير شركتي SMOKFIL وTTI ومواكبة عملية إدماجهما بالقطاع العام.

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة أن عمليات المتابعة الدورية التي تقوم بها اللجنة الوطنية للتصرف في الممتلكات المصادرة بينت أنّ المعني بالأمر توفّق في ظرف خمسة أشهر منذ تعيينه إلى:

- بلورة إستثمار معطّل منذ جانفي 2017 بشروط ملائمة و تخفيض في الثمن بما يناهز 11% سيمكّن قطاع التبغ من قدرة إنتاج إضافيّة ب 35 مليون علبة سنويّا على الأقلّ ،

- تحقيق مكاسب إجتماعيّة لفائدة عمّال الشركتين بما يقرّبهما تدريجيا من تأجير أعوان القطاع دون المساس من التوازنات الماليّة للشركتين،

- تقديم تصوّر جدّي لتوضيح المسار بخصوص مستقبل الشركتين والبتّ النهائي في ملفّ مصادرتهما.

VI- بخصوص البرنامج المستقبلي و مصير الشركة و المحافظة على مواطن الشغل:

لقد تقدم الوكيل كما تم ذكره إلى اللجنة الوطنيّة للتصرّف في الأموال والممتلكات المعنيّة بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة **بملفّ حول أوجه هيكلة كلّ من شركتي SMOKFIL وTTI بهدف إخراجهما من مجال التصرّف الخصوصّي للشركات المصادرة وإدماجهما بالقطاع العمومي للتبغ**، والخيارات التّي قدّمها بعيدة كلّ البعد على أيّة نيّة أو سعي لإفلاسهما أو التفريط فيهما لفائدة الغير بل تضمن بقاءهما وإدماجهما بالقطاع العمومي والمحافظة بالتالي على مواطن الشغل المتوفّرة وتعزيزها.

والسلام

وزير المالية

محمّد رضا شلغوم